



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الدورة الثامنة والعشرون

مداخلة شفوية – البند ٢ – حوار تفاعلي مع المفوض السامي لحقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٥ مارس ٢٠١٥

ألقاها: جيريمي سميث

شكرًا سيدي الرئيس

يرحب مركز القاهرة بتقرير المفوض السامي للمجلس حول وضعية حقوق الإنسان في العالم ويكرر استنتاجه بأن "التطرف – مهما بلغت درجة النفور والبغض التي يثيرها – يتعرع في ظل الفكر الأيديولوجي والاعترا ب الذي تغذيه سنوات من الاستبداد والفساد والقمع والتمييز والإهمال وحرمان المجتمعات من حقوقها المشروعة".

ويصح هذا القول، لاسيما على الأفعال المروعة والوحشية التي ترتكبها الجماعات التكفيرية والجماعات الإرهابية الأخرى التي تنشط حاليًا في عدد من بلدان في المنطقة العربية.

إن التطرف العنيف والإرهاب يشكّلان تهديدًا لأمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، وتعد السياسات الاستبدادية والشمولية الصارمة – التي تبنتها حكومات سوريا وليبيا والعراق واليمن وبلدان أخرى لعقود – من أحد الأسباب الرئيسية لنمو الإرهاب في العالم العربي، فضلًا عن أن فشل المجتمع الدولي في ترسيخ الإرادة السياسية اللازمة للعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، استخدمته الجماعات الإرهابية كأداة رئيسية لتجنيد منتسبها.

وفقًا لذلك، فإن أية سياسات تُعتمد في الوقت الراهن لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تتضمن في صميمها – لضمان فاعليتها – تدابير ملموسة للنهوض بحقوق الإنسان وإعمال سيادة القانون وضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي والحاضر. إن الانتهاكات الحكومية المتكررة للحقوق تغذي وتدعم فكر وأفعال الجماعات المتطرفة، وهو ما يتم استخدامه من قبل الحكومات كمبرر لمواصلة القمع. وما لم توجد وسيلة للتفكير من هذه الحلقة المفرغة المتفاقمة ستظل المنطقة العربية في مواجهة مستمرة للأزمات.

وبعبارة أخرى، فإن السبيل الوحيد للمضي قدمًا في وضع حد للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني يتمثل في اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لتقديم الجناة إلى العدالة. كما ينبغي أن تكون أي مناقشات سياسية جارية بشأن حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية في صلب تلك التدابير. إن الإفلات من العقاب يساوي عدم الاستقرار والنزاع، كما عبّر المفوض السامي قائلًا "لا يمكن للهجمات الإرهابية أن تدمّر القيم التي تركز عليها مجتمعاتنا، ولكن القوانين والسياسات يمكنها ذلك".

سيادة المفوض السامي: كيف يمكنكم التصدي لهذه المهمة الضخمة؟

شكرًا سيدي الرئيس